

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الوضع الجبائي للبائعين المحليين للملابس المستعملة (البال)

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يشكل بيع الملابس المستعملة مصدر دخل أساسي لعدد كبير من المواطنين. ويلاحظ أن هذا النشاط التجاري، رغم حجمه الكبير ورواجه المستمر، لا يخضع في أغلب الأحيان لأي تأطير جبائي واضح، سواء من حيث أداء الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، كما أن عددا من البائعين يزاولون مهنتهم في وضعية غير مهيكلة.

إن غياب التأطير الجبائي لهذا القطاع لا يفوت فقط على خزينة الدولة مداخيل ضريبية مهمة كان من الممكن تعبئتها، بل يحرم أيضا فئة واسعة من البائعين من الاستفادة من حقوقهم الاجتماعية الأساسية، وعلى رأسها التغطية الصحية، والانخراط في منظومة الحماية الاجتماعية، والاستفادة من التقاعد وحقوق التأمين، وهو ما يتناقض مع التوجهات العامة للدولة في تعميم الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المنخرطين في الاقتصاد الهيكلي.

وعليه، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:

ما هي الإجراءات المعتمدة من طرف وزارتك لتقنين الوضع الجبائي للبائعين المحليين للملابس المستعملة؟ وهل هناك آليات لإدماجهم في المنظومة الجبائية بما يضمن حقوقهم الاجتماعية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فدوى محسن الحياتي